المتغيرات الدولية الجديدة وانعكاساتها على مجمل العلاقات الدولية

د. علي عودة العقابي
كلية الاقتصاد، جامعة التحدي سرت

نعني بالمتغيرات الدولية أولاً وقبل كل شيء انهيار المنظومة الاشتراكية، انهيار الاتحاد السوفيتي، واختلال توازن القوى لصالح الرأسمالية، نعني بها ظهور ما يسمى بالنظام الدولي الجديد، ولا بد أن تكون لهذه المتغيرات انعكاسات شمولية على مجمل العلاقات السياسية الدولية.

انهيار المنظومة الاشتراكية

لم تكن الدول الاشتراكية تسير بمعزل عن تأثيرات السياسة الجديدة التي انتهجها الاتحاد السوفيتي والتي خلقت ردود فعل حادة ضد هذه البلدان وأحزابها الشيوعية والاشتراكية. كما أدت هذه السياسة في الوقت نفسه إلى إحداث تغيير جذري في أنظمة الحكم، وإعادة النظر في كثير من الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان.

يقول غورباتشوف "إن النهج الذي اخترناه وضرورة تسريع الخطوات بحدة قد أجبرنا ومن مواقع تاريخية واسعة، على النظر إلى تطوير التعامل مع البلدان الاشتراكية الأخرى. وبالنتيجة تم التوصل إلى استنتاج مفاده أنه يجب إضفاء ديناميكية أكبر على تعاوننا، وهذا ما تشاطرنا به كل الأحزاب الشقيقة"، وفي هذا المجال نضج نوع من البيريسترويكا[1].

ومن خلال فحصنا لجميع مواقف الدول الاشتراكية وقيادة أحزابها لم نتفق مع ما ذهب إليه غورباتشوف بالقول بأن كل الأحزاب الشقيقة تشاطرنا هذه السياسة. فهناك الكثير من الأحزاب الشيوعية في المعسكر الاشتراكي أبدت تحفظاً عميقاً حول هذه السياسة ومنها الحزب الاشتراكي الألماني الموحد والحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي والحزب الشيوعي الروماني والحزب الشيوعي الكوبي، كما أن هناك أحزاباً شيوعية أخرى في مناطق أخرى من العالم هي الأخرى أبدت تحفظاً شديداً

[1] غورباتشوف م. س، البيريسترويكا والتفكير الجديد لنا وللعالم بأسره، ترجمة زياد الملا، دار الشيخ للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1988، ص 186

حـــول هـــذه السياســـة وفـــي مقدمـــتها الحزب الشيوعي الأمـــريكي، وحـــتى أحزاب شيوعية في بلدان العالم الثالث كالحزب الشيوعي السوري.

إذن لا يمكنـــنا القـــول بـــأن الأحزاب الشيوعية في البـــلدان الاشـــتراكية أو غيرها كانت جميعها تشاطر الرأي الســـوفييتي، وهـــذا لا يعـــني إطلاقاً بأنه لا توجد أحزاب شـــيوعية قد أيدت هذه السياسة، بل بالعكس هناك من بالغ فيهـــا واعتبرها أحياء للماركسية واللينينية انطلاقاً من الفهم الميكـــانيكي السابق لنقل التجارب الروسية دون الأخذ بنظر الاعتـــبار الواقع القومي الملموس والظروف الخاصة لكل بلد.

إن الـــتحرك الجماهيـــري الواسع في بلدان أوروبا الشـــرقية لـــم يكن بمعزل عن التفكير السياسي الجديد الذي جـــاءت بـــه البيريسترويكا ففي بولونيا نتجت أزمات حادة وذلك من جراء النشاط السياسي الذي قامت به منظمة نقابة التضـــامن الـــتي أصبحت تهدد السلطة الفعلية، الأمر الذي أدى إلى إجـــراء انتخابات حققت فيها هذه الحركة انتصاراً عـــلى الحـــزب الشـــيوعي، وأصبحت السلطة موزعة بين التضـــامن وأنصار الكنيسة وحزب العمال البولوني الموحد والأحـــزاب الأخـــرى، أمـــا في ألمانيا فقد رفض هونيكر وقيـــادة الحـــزب البيريسترويكا، الأمر الذي أدى إلى بروز تيـــار معـــارض منظم استقطب جماهير واسعة تمكن من اســـتلام السلطة، وكذلك حال الأمر في تشيكوسلوفاكيا حيث عـــارض الحـــزب الحـــاكم سياسة البيروسترويكا ورفض إحـــداث أية تغييرات ديمقراطية، إلا أن المعارضة تمكنت من تحقيق الانتصار في الانتخابات، أما في هنغاريا فكانت الأزمـــة قديمة خاصة وأن الدعوة لإجراء التغييرات جرت مـــن داخـــل الحـــزب الحاكم نفسه، حيث ظهر تيار داخل الحـــزب واستطاع أن يحسم الأمر لصالحه، حيث أعلن حل الحـــزب الشـــيوعي وإعـــلان حـــزب اشتراكي محله. أما الوضـــع فـــي رومانيـــا وبلغاريا ومنغوليا فقد اختلف عن الـــنماذج والـــتجارب الأخـــرى، حيث استمرت الأحزاب الشـــيوعية فـــي قيـــادة الســـلطة وذلك من خلال انتهاجهم سياســـات إصلاحية ديمقراطية اقتصادية تستجيب لمتطلبات الـــتفكير السياســـي الجديد. أما في البلدان الاشتراكية غير الأوروبيـــة مـــثل الصـــين وفيتنام ولاوس وكمبوديا وكوبا وكوريـــا الديمقـــراطية فـــلم تكـــن الحـــال كما في الدول الاشـــتراكية الأوروبيـــة حيـــث لم تشهد هذه البلدان تحركاً جماهيـــرياً واسعاً باستثناء الصين التي قامت فيها تحركات طلابيـــة تم قمعها، وإعلان الحكومة من جانبها بأنها ستقدم على إجراء إصلاحات واسعة في مجالات الحياة كافة.

"إن تحريـــر المعســـكر الاشـــتراكي هـــو من صنع البيريســـترويكا"[1] هذا ما صرح به مستشار غورباتشوف، نيكـــولاي بورتوغـــالوف والـــذي أكـــد عـــلى مســـاهمة غورباتشوف في إسقاط الأنظمة الاشتراكية.

لقد سقط كثير من الأنظمة الشيوعية والاشتراكية في مـــناطق مختـــلفة مـــن العـــالم وذلك لأسباب ذهب البعض واعتـــبرها فكـــرية وبعض آخر اعتبرها تطبيقية، وبعض يـــرى الاثـــنين معـــاً، ومع هذا لا بد من القول بأن غياب الديمقراطية وأبعاد الجماهير عن المساهمة في رسم سياسة الدولـــة، وتعاظم الاعتبار وسوء التطبيق، والنقل الميكانيكي للـــتجربة السوفيتية دون أخذ الاعتبار بالواقع الملموس لكل بـــلد وأخيـــراً السعي المتواصل للإمبريالية من أجل إفشال الـــتجربة، كـــل هـــذه العوامل مجتمعة ساهمت في انهيار المنظومة الاشتراكية.

إن غيـــاب الديمقـــراطية يعني خنق الطاقات الخلاقة المـــبدعة لدى الجماهير وبالتالي يعني التفكير باسمها ورسم القرارات عوضاً عنها، كما أن التطبيق السيئ شوه الجوهر الإنساني الحقيقي للاشتراكية، حيث لم يكن برأينا الخطأ في

[1] عبد القادر عرابي، المجتمع الدولي والعربي في ضوء المتغيرات الدولية، مجلة المستقبل العربي، ع 147، السنة الخامسة، 1991، ص 8.

الـــنظرية الاشـــتراكية، بل في سوء تطبيقها والتجاوز على مبادئها الأساسية.

إن انهيـــار المعسكر الاشتراكي "لم يفرح شعوبه إلا برهة حين خلطت بين انهيار أنظمة القهر والعسف، وحالما استيقظت من مخدر الدعاية ونشوة الانتصار وجدت أمامها الـــبطالة، ارتفـــاع الأســـعار، وغطرسة الأغنياء، وتحقير الغـــرب الرأســـمالي"[1]، الآن وبعـــد "إلغـــاء ما كان يسمى بالاشـــتراكية زادت أســـعار الســـلع في كل من جمهورية روســـيا وأوكرانيا وكل دول شرق أوروبا وظهرت طوابير المتســـولين، وهـــذا مـــا تحقق من تغيير بعد اعتماد سياسة السوق"[2].

لقـــد كـــتب أحـــد نـــواب الجمعيـــة الفيدراليـــة في تشيكوســـلوفاكيا والخبير البارز في التنبؤات، ميلوش زيمان فـــي رســـالة إلى حـــزبه (المنـــبر المدني) الذي قاد ثورة الجماهيـــر فـــي نوفمبر 1989 هاجم فيها عملية الإصلاح الاقتصـــادي قـــائلاً "بـــدلاً من النمو الذي كان متوقعاً أخذ ناتجـــنا الوطني في الهبوط ويجري تخفيض العملة وبدأت الـــبطالة فـــي الارتفـــاع بمعـــدل يمكن أن يثير صراعات اجـــتماعية خطيـــرة"[3]، الآن وبعد مضي فترة قصيرة على هـــذه الـــتغييرات الجذريـــة التي حدثت في النظام السياسي الســـابق للدول الاشتراكية، وبعد أن جرب مواطنو أوروبا الشـــرقية سياســـة السوق والتي لم يروا منها غير التدهور السياســـي والاقتصـــادي المـــتزايد، بدأت مرة أخرى هذه الجماهيـــر تتعاطف مع سياسة الأحزاب الاشتراكية السابقة، وأن فـــوز الشـــيوعيين في بولونيا والمجر ما هو إلا دليل ساطع يؤكد فشل سياسة السوق الرأسمالية.

انـهيار الاتحاد السوفييتي

البريسترويكا ليست هدفاً في حد ذاتها ولكنه الوسيلة الـــثورية لـــتحقيق الهـــدف، فهـــي "سياسة للتعجيل بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي وتجديد جميع نواحي الحياة"[4] كما يؤكد غورباتشوف أنها ثورة وتحقيقها هو "بدون شك مهمة ثورية"[5]. ولكن السؤال الذي يطرح هل إنها ثورة في إطار الاشتراكية أم ثورة مضادة للاشتراكية؟

فـــي اجتماع نيسان 1985 توصلت اللجنة المركزية لـــلحزب الشيوعي السوفيتي إلى استنتاج مفاده بأن "البلاد واقعـــة في حالة ما قبل الأزمة"[6]. وفي هذا الاجتماع نفسه حـــدد الانعطـــاف نحـــو الـــنهج الاستراتيجي الجديد نحو البيريســـترويكا وطرح أسس تصوراتها، التي تكمن حسب وجهـــة نظـــر غورباتشـــوف "تتمـــثل الســـمة المميـــزة للبيروســـترويكا وقوتها في أنها تشكل في الوقت نفسه ثورة من "أعلى" وثورة من "أسفل"[7]. كما أكد غورباتشوف مراراً عـــلى أن الأساس هو الاشتراكية وتدعيمها وأن الثورة هي في اتجاهها واتجاه تنقيتها وليس بعيداً عنها أو على حسابها فقـــد ركـــز غورباتشـــوف بالاستمرار على أساس اللينينية حيـــث يقـــول "العـــودة إلى اللينيـــنية معيـــن أيدولوجـــي للبيروسترويكا"[8] وغني عن الذكر أن ما تحقق بالفعل بعدما أكده غورباتشوف هو عكس ما نادى به ودعا إليه.

---

[1] مقدمة لكتاب رأسمالية واشتراكية، د. رجب أبو دبوس، الدار الجماهيرية للنشر، بنغازي، 1994، ص 11.

[2] معمر القذافي، منشورات ضد القانون، تحيا دولة الحقراء، الشركة العامة للورق والطباعة، طرابلس، 1996، ص 46.

[3] الطيب علي أحمد، أزمة الحكم والعلاقات الدولية في عالم اليوم، مجلة الثقافة الجديدة، ع 235، الشره السابع 1991، ص 64-65.

[4] غورباتشوف م. س، البيريسترويكا والتفكير الجديد لنا وللعالم بأسره، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[5] غورباتشوف م. س، المرجع نفسه، ص 54.

[6] وثائق اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي، موسكو إبريل 1985 باللغة الروسية.

[7] غورباتشوف م. س، البيريسترويكا والتفكير الجديد لنا وللعالم بأسره، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[8] غورباتشوف م. س، مرجع سبق ذكره، ص 22.

إن كثيرين من الباحثين بمن فيهم الشيوعيون توصلوا إلى استنتاج مفاده أن البيريسترويكا هي ثورة ديمقراطية إصلاحية في إطار النظام الاشتراكي، وأنه من الممكن أن تنجح هذه السياسة وخاصة أن الحزب الشيوعي هو الذي يدعو ويقود هذه العملية داخلياً وخارجياً.

ولكن بات واضحاً من السنوات الأولى للبيروسترويكا انقسام المجتمع والحزب والدولة بين معارض ومؤيد ومتحفظ، ولكن هناك حقيقة لا يمكن إغفالها هي أن الأغلبية على جميع المستويات كانت تدعم البيريسترويكا في السنوات الأولى، وكان هناك تقدير عام بأن الصراع سوف يحسم لصالح الأغلبية خلال فترة قصيرة، ولكن ما الذي جرى؟

إن سياسة البيريسترويكا دعت إلى التعددية، وهكذا نشأت أحزاب ومنظمات عديدة وصلت إلى حد الفوضى السياسية، ففي يونيو عام 1989 تشكلت الجبهة الموحدة لعمال الاتحاد السوفيتي وكذلك الحزب الديمقراطي للاتحاد السوفيتي أغسطس 1989، وهو أول حزب يعبر عن مصالح رجال الأعمال الجدد في الاتحاد السوفييتي الذين ظهروا على الساحة السوفيتية بعد انتهاج سياسة البيريسترويكا، وكذلك اتحاد الفوضويين فبراير 1989، والحزب الدستوري الملكي الأرثوذكسي الذي نشأ في نوفمبر 1989 والذي دعا صراحة لإسقاط النظام السوفيتي وعودة النظام الملكي إلى السلطة من خلال عائلة رومانوف، والحزب الليبرالي الديمقراطي الذي تأسس في مارس 1990 بزعامة فلادمير شيرنوفسكي الذي ينادي بالنموذج الأمريكي والاعتراف بحق الملكية الفردية واقتصاد السوق، وفي نيسان 1990 تأسست الحركة المسيحية الديمقراطية الروسية، بالإضافة إلى الأحزاب والمنظمات الشيوعية التي ظهرت كردة فعل لسياسة البيريسترويكا "جماعة الوحدة الوطنية من أجل الماركسية، اللينينية" وحزب "المبادرة الشيوعية" الذي تشكل غالبية أعضائه من منظمة الشباب الشيوعي "الكومسمول" والحزب الديمقراطي وكذلك الحزب الديمقراطي الموحد، بالإضافة إلى أحزاب الفلاحين والنساء... والخ، وضمن هذه اللوحة السياسية اتخذ البرلمان السوفيتي قراراً بإلغاء المادة السادسة من الدستور والتي تؤكد قيادة الحزب الشيوعي السوفيتي للمجتمع والدولة في أكتوبر 1990 وانطلاقاً من هذا القرار (بات على الحزب ليس فقط أن يغير جلده بل وقناعاته أيضاً، وذلك بالتحول من حزب ماركسي – لينيني (قُح) إلى حزب اشتراكي ديمقراطي)، وهو ما يفقده المزيد من تمييزه وقوته، تاريخياً وواقعياً ومستقبلاً، وداهمه الشعور بالاغتراب في البلد الذي شيده بكفره وعرقه، على امتداد أجيال حفلت بتضحيات أسطورية[1]، إن قرار البرلمان السوفيتي أكتوبر 1990 كان يعني الكثير، والأخطر أنه يعني لأول مرة احتكار العمل السياسي والسلطة من أيدي الشيوعيين ولهذا ولد إحساس عام داخل الحزب الذي ضم 20 مليون عضو بأن سقوط الحزب أصبح قاب قوسين أو أدنى.

ثم تلاحقت القرارات فصدر قانون الاتحاد السوفيتي حول (حرية الإيمان والمنظمات الدينية) في أكتوبر 1990 وقانون (حق التنظيم) أيضاً في أكتوبر 1990 متضمناً حرية تكوين الأحزاب السياسة والاتحادات والنقابات وكذلك قانون (تنظيم الاستفتاء الشعبي العام) في ديسمبر 1990، فضلاً عن إطلاق حرية الصحافة وتغيير المناهج الدراسية وغيرها والاتجاه نحو اقتصاد السوق والملكية الخاصة.

ثم أعلن غورباتشوف عن خطوات جديدة واسعة في سبيل ترجمة أفكاره وكان (الأساس هو المحافظة على الذات مع تنقية النظام الاشتراكي على هدى من اللينينية

[1] لطفي الخولي، الصراع على السلطة في روسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 108، إبريل 1992، القاهرة، ص 135.

وتطعيمه ببعض الجرعات المحدودة المحسوبة من الليبرالية الغربية حتى يمكن المحافظة عليه من الانهيار)[1].

لو أجرينا قراءة سياسية لكل القرارات والخطوات التي انتهجها غورباتشوف في ظل البيريسترويكا حتى الآن لرأينا أنها تمثل مغالطة كبيرة لما ادعاه بالبيريسترويكا كونها لا يمكن أن تحيد عن الاشتراكية وهكذا استمر غورباتشوف في نهجه الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا بد هنا من التركيز على الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاتحاد السوفيتي واستمرارها دون حل في الأفق القريب، الأمر الذي دفع الاتحاد السوفيتي مجبراً إلى مد اليد إلى الغرب طلباً للعون، الذي راح يتحجج ويتلكأ في تقديم المعونة، وبات واضحاً أن النظام الغربي لم يقدم المساعدة بدون تنازلات أكثر، الأمر الذي استفز نفسية المواطن السوفيتي وكرامته.

وتوالت الأحداث حتى أغسطس 1991 أو ما يسميه البعض بالانقلاب، ففي 19 أغسطس 1991 حدثت الحركة التي ساهم فيها المسؤولون الكبار في الحزب والدولة وكان هدفها بتقديرنا الضغط على غورباتشوف من أجل منعه من تقديم تنازلات أكثر سواءً أكان للغرب أو للقوى الداخلية المعادية للاتحاد السوفيتي، وكان من المؤمل أن يتم التوقيع يوم 1991.9.20 على اتفاقية بين الجمهوريات تمنحها سلطة مركزية أكثر تتمثل في إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وتجارية مباشرة مع حق الجمهوريات في إلغاء أي قرار مركزي، إن هذه الاتفاقية حسب وجهة نظر الانقلابيين "إن جاز التعبير" هي عامل مفكك للاتحاد السوفيتي، الأمر الذي دفعهم للتحرك بهذا الاتجاه كما أن العملية التي قاموا بها لم تكن أهدافها وآلياتها انقلاباً عسكرياً هدفه القضاء على النظام والبيريسترويكا وغورباتشوف، بل إنها حركة إنقاذ للاتحاد السوفيتي من المأزق الذي وصل إليه والذي بلغ حد الانهيار. وهكذا استغلت القوى الليبرالية التي تزعمها يلتسين الذي أصبح في نظر الغرب حامي للديمقراطية في الاتحاد السوفيتي، وتوالت الأحداث حتى اجتماع مينسك-بلوروسيا، الذي ألغى الوجود السياسي للاتحاد السوفيتي في 20 ديسمبر 1991 وأعلن عن تأسيس ما يسمى بأسرة الجمهوريات المستقلة.

إن أحداث أغسطس 1991 أوصلت بوريس يلتسين إلى قمة رئاسة الدولة. وإن الأوضاع غير الطبيعية التي كانت سائدة في روسيا هي التي عززت من سلطة يلتسين التي كانت معتمدة بالأساس على الأوضاع الطارئة في البلاد (الانقلاب، تدمير البرلمان، أحداث الشيشان... الخ).

في حزيران 1996 كانت أنظار المجتمع متجهة صوب روسيا وهذا ليس صدفة، لقد انتخبت روسيا رئيسها.

المرشحون للرئاسة كثيرون ومن مختلف الأحزاب والقوى السياسية والحركات الاجتماعية الإصلاحية، وقد وصل عددهم "أي المرشحين" إلى عشرة أشخاص هم:

- بوريس يلتسين، الرئيس لاحقاً.
- غينادي زيغانوف:، سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي.
- إلكسندر ليبيد: جنرال عسكر متقاعد، شغل سابقاً قيادة الجيش الرابع عشر السوفيتي سابقاً.
- غرغوري يافلينسكي، رئيس حركة اجتماعية إصلاحية جديدة اسمها [يابلوكو].
- فلاديمير شيرنوفسكي، سكرتير الحزب الليبرالي الديمقراطي.

[1] د. حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، مرجع سبق ذكره، ص 523-524.

- سفياتوسلاف فيودوروف، المدير العام لجراحة العيون في روسيا.
- ميخائيل غورباتشوف، الرئيس السابق للاتحاد السوفيتي.
- مارتين شاكوم، شخصية مستقلة.
- يوري فلاسوف، ممثل القوى الوطنية التقدمية، كان رياضياً عالمياً مشهوراً في رفع الأثقال وحصل على عدة بطولات في الأولمبياد.
- وأخيراً فلادمير بريسنالوف، ممثل ما يسمى حالياً [الروس الجدد] أي الأغنياء، رجل أعمال، مليونير.

لقد كان واضحاً أن القوى الرئيسية من بين جميع القوى المرشحة هي يلتسين والشيوعيون، كما بات واضحاً أيضاً أنه لا يمكن تحقيق الفوز لأي مرشح وذلك لكثرة عدد المرشحين، بالرغم من أن بوريس يلتسين قد صرح بأنه سينهي الانتخابات بفوزه في الجولة الأولى.

ولقد جاءت النتائج الجولة الأولى كما توقعنا بعدم إحراز أي نصر لأي مرشح وهكذا حصل يلتسين على 34.80%، وزيغانوف 32.31%، وإلكسندر ليبيد على 14.80%، وغريغوري يافليسنكي على 7.42%، وثيرنوفسكي على 5.57%، وفيودورف على 0.95%، وغورباتشوف على 0.52%، وشاكوم على 0.35%، وفلاسوف 0.20%، وبريسالوف 0.18%.

كما صوت ضد جميع المرشحين ملايين من المواطنين بلغت نسبتهم 1.55%[1] لقد قيم المرشحون الأساسيون نتائج الجولة الانتخابية الأولى حيث كان واضحاً أن بوريس يلتسين غير راض بالنتائج وهذا ما عبر عنه علناً في مؤتمر صحفي بعد الانتخابات حيث قال (إما العودة إلى الثورة والضياع وإما السير للأمام من أجل الازدهار والاستقرار)[2]، فلادمير برفيليف السكرتير الصحفي الخاص لزيغانوف قيم النتائج قائلاً (لقد زادت قوى مؤيدينا، أما يلتسين فقد خسر 10-15 مليون صوت مؤيد بالنسبة لانتخابات 1991). أما غينادي زيوغانوف فقد صرح هو الآخر في مؤتمر صحفي في 17 حزيران 1996 الساعة الواحدة ظهراً حيث ذكر (إن 42 دائرة انتخابية كبيرة فزنا بها وحصلنا على المرتبة الأولى، وفي 11 إحدى عشر دائرة انتخابية أخرى حصلنا على أكثر من 50% بالرغم من التزوير الذي جرى في الانتخابات، حيث حتى الساعة السادسة مساءً لم يصل الناخبين إلا نسبة 50 % في حين الساعة العاشرة مساءً وصل عدد الناخبين إلى أكثر من 70% وهذا غير ممكن).

وهكذا انتهت الجولة الأولى بدون تحقيق فوز يذكر لأي مشرح كان، وانطلاقاً من النتائج الأولى يمكننا القول إن الجنرال العسكري المتقاعد ليبيد قد حصل على نسبية كبيرة من الأصوات بلغت كما ذكرنا سابقاً 14.38%. وكان واضحاً أن أمامه طريقين، الأول هو دعم أحد المرشحين والثاني هو موقف الحياد، وبلا شك كان الطريق الأول يوصله إلى أحد المناصب القيادية في الدولة، أما الطريق الثاني فكان يمكن أن يصل به إلى رئاسة الجمهورية في انتخابات أخرى قادمة.

وخلال الفترة القصيرة التي سبقت الجولة الثانية، حدث أن التقى بوريس يلتسين مع الجنرال العسكري المتقاعد ليبيد في اجتماع مغلق، صرح بعده يلتسين مباشرة بأن هناك اتفاقاً عاماً مع الجنرال حول الانتخابات ومستقبل روسيا، الأمر الذي بات واضحاً بأن كفة رجحان الانتخابات ستكون من صالح الرئيس يلتسين، حيث بدا

[1] جريدة برافدا الكومسومولية، 18 حزيران 1996، العدد 110، باللغة الروسية.

[2] راديو موسكو اللغة الروسية، 1996.6.17، برنامج حول الانتخابات، باللغة الروسية.

واضـــحاً أن الجـنرال اخـــتار الطـــريق الأول والأقصر للوصول إلى قمة قيادة الدولة.

وهكـــذا ضـــمن هـــذه الأجواء انتهت الجولة الثانية والحاســمة مـــن الانتخابات في صالح الرئيس يلتسين الذي حصل على 53.7% بينما حصل زيوغانوف على 40.41 % كمـــا ظهـــرت نسبة 5% من الأصوات لم تؤيداً أياً من المرشحين[1] أي يلتسين وزيوغانوف.

بالـــرغم مـــن فـــوز يلتســـين هناك حقيقة لا بد من الـــتوقف عندها، وهي أن صحة الرئيس تشير إلى التدهور، وجميـــع التقارير الطبية البعيدة أو القريبة عن دائرة الرئيس تشـــير إلى ذلـــك، و بالـــتالي يمكننا القول أن نشاط يلتسين محدود ولا يتجاوز فترة طويلة.

الحقيقـــة الأخـــرى هي تسلم الجنرال ليبيد لمنصب رئيـــس الأمـــن القومـــي الروسي وتطلعاته وطموحه إلى منصـــب عـــال في قيادة الدولة واقتراحاته العديدة بمنصب نـــائب رئيس الجمهورية، إن هذا الأمر يؤكد تدهور صحة الـــرئيس من جانب، وطموح الجنرال لبيد في الرئاسة بعد يلتســـين إن تـــم استحداث منصب نائب رئيس الجمهورية مجدداً، وهناك حقيقة أخرى هي الصراع بين الجنرال ليبيد ورئيـــس الوزراء الروسي جيرنميردين الذي سيصبح قائداً لروســـيا بحكـــم الدستور إن تعرض الرئيس الروسي لأي حـــادث يشله عن العمل، إلى حين إجراء انتخابات أخرى، أضـــف إلى كـــل ذلـــك الصراعات داخل روسيا وخاصة الصـــراع المســـلح مـــع الشيشـــان ناهيك بعدم الاستقرار السياســـي والاقتصـــادي فـــي مجمـــل روسيا، الأمر الذي سيؤدي إلى حالة التدهور والضياع وتخبط روسيا في اتخاذ قراراتها على مجمل الأصعدة الداخلية والخارجية.

لقـــد كرســـت الولايـــات المتحدة الأمريكية والدول الغـــربية كـــل جهودها من أجل يلتسين، وقد تم دعم حملته الانـــتخابية دعماً مباشراً سواء أكان مادياً أو إعلامياً، ولقد تابعت أمريكا باهتمام بالغ سير العملية الانتخابية.

لقـــد كان القلق واضحاً في الجولة الأولى على معالم الـــبيت البيض الذي التزم الصمت حتى نهاية الجولة الثانية الـــتي أعلـــنت عـــن فـــوز يلتســـين، حيث صرح الرئيس الأمـــريكي بيل كلينتون قائلاً (لقد انتصرت الديمقراطية في روســـيا)[2]. ولا زالت روسيا حتى اليوم تعيش أزمة شاملة في كافة الميادين وخاصة الاقتصادية.

تفيـــد تقديـــرات أكاديمية العلوم الروسية بأن تدهور الأوضـــاع فـــي روســـيا وانعدام الأمن فيها حالة من غير الممكـــن أن تســـتمر طويـــلاً ولا يســـتبعد حدوث انفجار اجـــتماعي قد يؤدي إلى حرب أهلية في قطر يملك السلاح الـــنووي، ومـــا يـــترتب على ذلك من نتائج خطيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

اختلال توازن القوى وهيمنة القطب الأمريكي في العلاقات الدولية

إن الـــتطورات الســـريعة المـــتلاحقة فـــي ظـــل البيريسترويكا والتي تبلورت بشكل واضح تماماً في حركة 18 أغسطس 1991 التي سعت لانتشال الانهيار الذي بات واضـــحاً لمصير الاتحاد السوفيتي، إلا أنها في الوقت نفسه دقـــت المســـمار الأخير في نعشه، هذا في الداخل، أما في الخـــارج فكانت أهم التطورات هي اتفاقية الحد من الأسلحة الـــنووية مـــع الولايـــات المتحدة الأمريكية وما رافقها من تـــنازلات كبيرة مقابل لاشيء. بالإضافة إلى تحقيق الوحدة الألمانيـــة وانـــتهاء السيطرة على أوروبا الشرقية والتقارب مـــع الـــدول الأوروبيـــة فـــي ظل رؤية غورباتشوف بأن

[1] جريدة الفيدموسيت الأوكرانية 1996.7.5، العدد 122، باللغة الروسية.

[2] جريدة الفيدموسيت الأوكرانية 1996.7.5، العدد 122، باللغة الروسية.

(أوروبا بيتنا المشترك).

بـدأ الاتحاد السوفيتي ينهار. في الوقت نفسه تظهر الـنزعة نحـو إحيـاء الإمـبراطورية الروسـية القديمة (القيصـرية) (فلم يكن إحراق العلم – الذي يحمل المطرقة والسندان رمز الشيوعية – على إثر الانقلاب الفاشل ورفع عـلم روسـيا القيصرية إلا رمزاً لتلك النزعة وتعبيراً عن الرغبة في تخطي تجربة الاشتراكية)[1].

لقد بدأ الانهيار تدريجياً بإعلان استقلال جمهوريات البـلطيق الثلاث وهي أستونيا، ليتوانيا، لاتيفيا وانضمامها للأمـم المـتحدة والاعتراف الدولي حتى من جانب الاتحاد السوفيتي، ثم إعلان استقلال أوكرانيا، وبلوروسيا، وروسيا وتشـكيلهم كومـنولث فـي 8 ديسمبر 1991 ليحل محل الاتحاد السوفيتي من الناحية القانونية، ثم انضمام جمهورية كازاخسـتان وبقيـة الجمهوريات الإسلامية بالإضافة إلى أرمينيا، بعدها لم يعد هناك وجود فعلي للاتحاد السوفيتي*. إن هذا الانهيار لا بد وأن يترك بصمات سلبية على طبيعة العلاقات السياسية الدولية والعالم أجمع.

يقـول د. رجب أبو دبوس أستاذ الفلسفة المعاصرة فـي الجامعـات الليـبية فـي مقدمـة لكـتاب (رأسمالية واشتراكية)، يقول فيها[2]:

مهمـا كـان موقفنا من الماركسية، وأي كان موقفنا مـن الرأسمالية، فإن ثمة حقيقة لا جدال فيها أن صراعهما طـبع القـرن العشرين، وسوف تكون له آثار على القرن الواحـد والعشـرين، إن تنحي الأولى في نهاية المطاف لا زال يؤثـر –رغم غيابها– في التوازن الدولي والاستقرار العالمي.

ومهمـا كـان موقفنا من النظام الشيوعي فإنه حمل لملايـين الـناس الأمـل في حياة أفضل وعدالة أكثر وقدم دعمـاً، مهما كانت نواياه، لشعوب تناضل من أجل الحرية والاستقلال للتخلص من النهب الاستعماري لخيراتها، وأقام توازناً دولياً، وإن كان توازن الرعب الذري، مكن لشعوب العـالم الـثالث مناورة واستقلالاً نسبياً، ومنع انفراد قوة أو معسـكر بالهيمنة على العالم، وكون رادعاً لغطرسة أوروبا الرأسـمالية وعـلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، إن الاتحاد السوفيتي كأول بلد اشتراكي خدم بقصد أو بدونه أو حـتى من أجل مصالحه قضايا التحرر في العالم، بل حتى أصـدقاء الغرب، صداقتهم لا تستمد إلا من وجود الاتحاد السـوفيتي، فقـد تبيـنت اليوم القيمة الحقيقة لهذه الصداقة حالما تداعى وجود الاتحاد السوفيتي.

لا يجـرؤ أحـد على نفي الحقيقة الماثلة أمامنا بكل سـطوع ألا وهي أن ميزان القوى على الصعيد العالمي قد تغيـر لمصـلحة الـنظام الرأسمالي، وأن حكومات الدول الرأسمالية وعلى رأسها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تمـارس اليـوم ما تعتبره حقاً طبيعياً في الهيمنة والسيطرة وبسط النفوذ.

لا بـد مـن القول إن الاتحاد السوفيتي (سابقاً) قدم المـبادرات الكثيرة، انطلاقاً من رؤيته الجديدة لما يجب أن تكـون عـليه العلاقات الدولية، وأقدم على خطوات منفردة مـن جـانب واحـد وذلك بهدف إحداث تغيير في طبيعة العلاقات الدولية القائمة، وأعطى هذا التوجه نتائج نوعاً ما وخاصـة فـي إزالة أو إتلاف منظومة كاملة من الأسلحة

---

[1] د. حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، ص 525-526.

* إن كثيراً من البحوث والمقالات وحتى بعض الكتب احتوت على تسمية "الاتحاد السوفيتي [سابقا]" وبعضها تم الخلط والتعقيد، كما لو أن هناك بلداً يسمى [الاتحاد السوفيتي السابق] وحرصاً منا على عدم الوقوع في هذه الإشكالية استخدمنا كلمة [الاتحاد السوفيتي] من البداية حتى الانهيار [أي حتى هذه الإشارة] بعدها سوف نرفق كلمة السابق مع [الاتحاد السوفيتي] وذلك للدلالة على المرحلة التي تلت الانهيار. [الباحث].

[2] مقدمة لكتاب رأسمالية واشتراكية، رجب أبو دبوس، مرجع سبق ذكره، ص 5، ولمزيد من التفاصيل حول هذه الموضوعات انظر ص 5-11.

الاستراتيجية التي شملت الصواريخ المتوسطة المدى والأقل مدى، كذلك الاتفاق الضمني المشترك على إزالة الأسلحة الكيماوية خلال مدة أقصاها عشر سنوات، وعلى إمكانية الاتفاق على تقليص يصل إلى 50% للأسلحة النووية البعيدة المدى، وعلى تخفيض وجود القوات المسلحة من الطرفين في أوروبا إلى 195 ألف جندي. كما قدم الاتحاد السوفيتي (سابقاً) عدة مبادرات دولية لحل مشكلة الشرق الأوسط، وقام بسحب قواته من أفغانستان. وتمت معالجة كثير من التوترات في مناطق آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، الأمر الذي أدى إلى انحسار في الحرب الباردة التي كانت قائمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (سابقاً) كما تراجع الاحتمال في نشوب حرب عالمية ثالثة.

إن السياسة الخارجية الجديدة التي تبناها الاتحاد السوفيتي (سابقاً) والرامية لتحسين العلاقة بين الشرق والغرب اعتماداً على توازن المصالح وإلغاء صورة العدو، قد تجلت في تصاعد دور الإمبريالية وخاصة الأمريكية في تهديد الشعوب مستثمرة تراجع الاتحاد السوفيتي (سابقاً) وتطورت الأوضاع في البلدان الاشتراكية (سابقاً) لتجعل من نفسها القوة الوحيدة القادرة على التحكم بمقدرات الشعوب وبعقلية الهيمنة المعتمدة على القوة. لقد قلبت المتغيرات السياسية الدولية موازين القوى والتكتلات والتحالفات الدولية رأساً على عقب، ووضعت البشرية أمام منطق مرحلة جديدة خلقت نوعاً من اللااستقرار. إن انهيار الشيوعية ترك فراغاً كبيراً في المجتمع الدولي تمحور في هيمنة القطب الأمريكي وهذا يعني وأداً لمبدأ التوازن الذي كان سائداً بعد الحرب العالمية الثانية، في الوقت نفسه انقسم المحللون السياسيون والباحثون حول الدور الذي يجب أن تلعبه أمريكا بعد الانهيار، فمنهم من يقول (ما الذي علينا أن نخشاه الآن بعد أن غابت الشيوعية عن المسرح؟ علينا أن نخاف من زحف كاسح للرأسمالية، وعلينا أن نقلق من أن موت الشيوعية قد خلف فراغاً في النشاط الأيديولوجي الذي يعيش عليه بنو البشر، فمجرد وجود هذا النظام له تأثير عميق على العالم الرأسمالي)[1]، ومنهم من قال (ذهلت البلدان الغربية وخافت خوفاً شديداً، فانهيار عدوها السوفيتي الذي كانت تعتمد عليه منذ 45 عاماً لأجل إرهاب سكانها، كان قد أغرق هذه البلدان في كآبة عميقة)[2]، ومنهم من يقول إن على أمريكا أن توجه اهتماماتها إلى شؤونها الداخلية. ومنهم من يؤكد على ضرورة أن يكون الدور الريادي للولايات المتحدة مستمراً لأنها (أعظم وأنجح تجربة اجتماعية شهدها التاريخ)[3]، وهناك قسم آخر يؤكد ضرورة الهيمنة ويقول (إن أفول نجم الاتحاد السوفيتي معناه تفرد الولايات المتحدة بمركز الدولة العظمى ذات المسؤوليات العالمية)[4]. ومنهم من قال (بأن الاتحاد السوفيتي لن يعود إلى سيرته الأولى مهما كان الأمر)[5].

وانطلاقاً من جميع هذه التحليلات هناك حقيقة لا يمكن دحضها، هي أن الدور الذي سوف تلعبه الولايات المتحدة لا يمكن أن يتعدى دور الشرطي العالمي الذي لا يمكن أن تنحصر مهمته إلا في العدوان والتحكم بمقدرات الشعوب ودولها النامية، وهذا ما انعكس في سلوك الولايات المتحدة الأمريكية بعد الانهيار في مناطق شتى من العالم.

---

[1] مجلة الوحدة، السنة الثلاثة، ع 126، نوفمبر 1992، ص 13.

[2] جان كريستوف روفين، أوهام الإمبراطورية وعظمة البرابرة، نظرية مجابهة الشمال مع الجنوب، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ط1، سرت 1995، ص 169.

[3] ريتشارد نيكسون، ما وراء السلام، ت مالك عباس، الأهلية، عمّان الأردن، ط1، 1995، ص 169.

[4] مجلة المستقبل العربي، ع 147، السنة الخامسة 1991، ص 14.

[5] هنري كسينجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ت مالك فاضل البديري، الأهلية عمّان الأردن، ط1، 1995، ص 516.

لقد شهد العالم الهيمنة الأمريكية الجديدة التي تتم بعقلية تسيطر عليها روح الانتصار النهائي على الغريم الأيديولوجي. وأن جميع الحلول السلمية التي تدعيها أمريكا يجب أن تتم من وجهة النظر الأمريكية، كما أن تسوية الصراعات والنزاعات يجب أن تكون أيضاً تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية.

إن ظاهرة الهيمنة في العلاقات الدولية ليست جديدة ولكن الجديد في الهيمنة الأمريكية هو أن تتم من خلال عقلية المنتصر في الحرب الباردة والساعي إلى تطويع النسق الدولي لخدمة تصوراته، وهذه الحقيقة أصبحت واضحة من خلال المساعي الحثيثة التي تقوم بها أمريكا للسيطرة على التنظيم الدولي، أو جعله يسير ورائها، وهذا ما أكده ريتشارد نيكسون في كتابه الأخير (ما وراء السلام) حيث قال إن على الأمم المتحدة (أن تسير في ركاب الولايات المتحدة)[1].

وبالرغم من كل هذه الحقائق لا بد من الإشارة إلى أن اختفاء القطب السوفيتي سيؤدي إلى ظهور أقطاب دولية جديدة لموازنة القطب الأمريكي، فهناك أوروبا الموحدة والصين واليابان وألمانيا وروسيا.

النظام العالمي الجديد وانعكاساته على العلاقات السياسية الدولية

إن مصطلح (النظام العالمي الجديد) ليس بجديد علينا، فلقد تم استخدامه منذ أربعة عقود مضت رغم اختلاف المعاني التي يظهر بها بين فترة وأخرى، فمنذ بداية الخمسينات بدأت دول العالم الثالث وللمرة الأولى تطالب بالحاجة إلى نظام عالمي جديد لتسوية الوضع الدولي في تلك الفترة، كما صدر في تلك الفترة نفسها عدة توصيات وقرارات عن حركة عدم الانحياز تطالب النظام الدولي بالتغيير والتطوير السلمي وتوسيع قاعدة الشراكة الدولية.

إن الجديد على المصطلح هو استخدام الرئيس الأمريكي بوش للمصطلح لأول مرة في بدء الحشد الدولي ضد العراق وإصدار قرارات العقوبات من مجلس الأمن الدولي بعد الاحتلال العراقي للكويت بأيام قليلة فقط. إن الذي يثير التساؤل هي كلمة (الجديد) فهي من حيث الشكل والجوهر تؤكد أن (نظاماً جديداً يتأسس يميل إلى إرساء أسس جديدة وعلاقات دولية قوامها السلم والتعاون والمساواة بين الدول، وحماية حقوق وحريات الأفراد وتنظيم العلاقات بين الدول على أساس التكافؤ)[2].

إن هذا النظام بشكل أو بآخر يتمثل في هيمنة وسيطرة القطب الواحد (القطب الأمريكي) على النسق الدولي بالرغم من وجود الأقطاب الأخرى. لقد روجت الولايات المتحدة وتروج اليوم أن أسس النظام وقواعده هي حل النزاعات بالطرق السلمية إلا أنه بات واضحاً أن هذه الحلول لا يمكن أن تتم إلا في المنظور الأمريكي وحده. وإذا كانت هناك تسويات لمشاكل دولية معينة، فيجب أن تتم هذه التسوية تحت الإشراف الأمريكي المنفرد، وفي هذا الإطار يمكننا فهم الحملات الإعلامية على الدول العربية وخير مثال على ذلك ليبيا وسورية، ومن هذا النظام نستنتج أن الولايات المتحدة هي الطرف الوحيد الذي يتصدر مقدمة الحلبة بانتظام، وخير دليل على ذلك (عملية الإنزال في الصومال حيث ترجل ما يقرب من ثلاثين ألفاً من وحدات المارينز بذريعة تأمين وصول المواد الغذائية إلى (السكان المحليين)[3].

---

[1] ريتشارد نيكسون، ما وراء السلام، مرجع سابق ذكره، ص 166.

[2] د. محمد خليفة، النظام العالمي بين المقصود والمنشود، منشورات مركز دراسات العالم الإسلامي، 1992، ص 11.

[3] باتريسيو نولاسكو، أمين شاوي، آلان دمس، الأمم المتحدة الشرعية

إن هـذا الـدور قـد اضطلعت به الولايات المتحدة بغيـاب الاتحـاد السـوفيتي (سابقاً) كدولة عظمى، وعجز أوروبـا عـن مواجهة التحديات التي تطرحها على نفسها، وخلافاً لذلك كيف يمكن تفسير المواربة السياسية الأوروبية إبـان الأزمـة اليوغسلافية؟ فالمجموعة الأوروبية عجزت فـي المرحلة الأولى عن إنشاء قوة فصل أوروبية والاتفاق عـلى اتخـاذ عقوبات بحق صربيا المسؤولة الرئيسية عن اندلاع المعارك.

إن تأثيـر انهيـار الأنظمة الاشتراكية وزوالها عن المسرح الدولي أحدثا نتائج متناقضة في البحث عن السلام الدولـي، ومـن بين هذه النتائج إعادة الأمل بإمكانية نزع السـلاح المدمر في العالم ونزع سلاح الدول العظمى، إن الدعامتين الأساسيتين لبناء نظام عالمي جديد يرتكزان على العـدل والاحـترام المتبادل والقيم الكبرى وهما الاقتصاد والبيـئة. كمـا أن النظام العالمي يفترض أن ترافقه عملية إصـلاح المؤسسـات الحاليـة بما يتلائم مع حالة السياسة الدوليـة الجديـدة، فهل تتلائم هذه السياسة مع روح ميثاق الأمـم المتحدة الذي أقر منذ وقت بعيد في ظروف خاصة ومعقـدة. حيـث أن الجديد في العرض الأمريكي ينم عن محاولـة الـتفاف عـلى الميثاق، وأن الشرعية الدولية في النظام الجديد لا تحتل أكثر من موقع ثانوي في رؤية دعاة الـنظام العالمي "الجديد"، وإن مفهوم القانون مجرد أداة من بين أدوات تنشيط الأمم المتحدة.

كمـا تميزت سياسة النظام العالمي "الجديد" مع ليبيا بصـدد أزمة لوكربي، بالاستفزاز وخاصة في التصريحات الـتي تقول (إذا لم تستجب ليبيا لا نستبعد حلاً آخر بما في ذلك اللجوء إلى العنف)[1].

وهـذه التصـريحات مغالطة لما جاء في نصوص ميـثاق الأمـم المتحدة، ورغم محاولات ليبيا الجادة لإيجاد حـل مـتوازن لهذه القضية نلاحظ التزمت والإصرار من قـبل مجلس الأمن وبالضغط من أمريكا، بريطانيا، فرنسا، الأمر الذي أدى إلى فرض عقوبات بحق ليبيا. و إذا كانت الأمم المتحدة في عصر التوازن الدولي والحرب الباردة لا تعـد إحـدى الأدوات المتاحة للدول الصغيرة والمتوسطة الحجـم في تنفيذ سياستها الخارجية والاستفادة من مواردها لأغـراض التـنمية الوطـنية، فهـي اليوم تم تحويلها إلى مؤسسـات تابعـة للهيمنة الأمريكية في ظل انهيار القطب السـوفيتي، حيـث أصبح ممكناً لأمريكا في ظل ما يسمى بالنظام العالمي "الجديد" أن تستصدر ما تشاء من القرارات فـي مجـلس الأمـن والجمعية العمومية، ومن ذلك إلغاء القرار 3379 بصدد الصهيونية واعتبارها شكلاً من أشكال العنصـرية وكذلـك القـرار رقم 731 بمطالبة ليبيا بتسليم مواطـنيها، وكذلك القرار الجائر الهادف إلى تجويع الشعب العراقي.

إن الـنظام العـالمي "الجديد" يحاول تجنب استخدام القـوة والحـلول العسكرية ظاهرياً، ولكن إذا ما توفرت له الذرائـع والحجج فإنه لن يتوانى في استخدامها تحت شعار الشـرعية الدوليـة. كمـا أن الـنظام يقوم باستغلال الأمم المـتحدة من أجل إضفاء صفة الشرعية على مجمل سلوكه وقـراراته. كمـا أنه يقوم في بعض الأحيان بتهميش دور الأمـم المـتحدة وهذا ما جرى في المفاوضات العربية – الإسرائيلية.

إن كـل نظـام دولي لا بد وأن يستند على شرعية دوليـة تمكـنه مـن القيام بمهامه، فالشرعية الدولية تعني "وجود نص أو قاعدة قانونية أو عرفية متفق عليها لا يمكن الطعـن فيهـا مـن قـبل دول العالم التي تبنته". وإن هذه

---

[1] باتريسيونولانسكو، أنين شاوي، الانديس الأمم المتحدة الشرعية، مرجع سابق ذكره، ص 26.

الجائرة، تعريب د. فؤاد شاهين الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت ط1، 1995، ص 9.

الشـــرعية تؤكـــد على حق الشعوب في تقرير مصيرها – المســـاواة بين الدول في السيادة – عدم التدخل في الشؤون الداخـــلية لـــلدول وعدم استخدام القوة أو التهديد بها. إلا أن الشرعية الدولية في النظام العالمي "الجديد" تعتمد وتتمحور حـــول قـــانون القـــوة بدلاً من قوة القانون الدولي وقواعده والـــتي تســـعى إلى حل المشاكل الدولية بالطرق السلمية. وبذلـــك تكون قد انتقلت الشرعية الدولية من شرعية تعتمد على جماعية وقرارات الدول الأعضاء في المجتمع الدولي إلى قـــرارات فـــردية تصـــدر عن رغبة القطب الأمريكي المتسلط تعكس مصالحه الحيوية والاستراتيجية.

إذا كان هناك تفكير جدي بظهور نظام عالمي جديد بغض النظر عن سيطرة قطب أو أقطاب، لا بد وأن يؤخذ في عين الاعتبار كل تطلعات الشعوب وأمانيها في حريتها واســـتقلالها، ورفـــض القوة أو التهديد بها، عالم يبنى على المســـاواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. في 11 ســـبتمبر 1990 يؤكـــد الرئيس الأمريكي جورج بوش بأن الـــنظام العـــالمي الجديـــد (عصـــر يتحرر فيه العالم من الإرهـــاب يكـــون العـــالم فيه أقوى في البحث عن العدالة، وأوثـــق فـــي نشـــر السلام، عصر تكون أمم العالم شرقاً وغرباً جنوباً وشمالاً تحيا في رفاهية وانسجام)[1].

إن هـــذا النظام العالمي الجديد الذي صاغه بوش لا يقـــدم شيئاً جديداً مختلفاً عن النظام الذي كان سائداً والذي ولد منذ نصف قرن في مؤتمر سان فرانسيسكو. وإذا كانت هـــناك فعلاً نية صادقة وتوجهات جديدة لبناء نظام عالمي جديـــد، إذن يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار حق الأمم النامية ومســـاهماتها فـــي صـــنع القرارات الدولية. إلا أن احتكار الـــدول القوية لتلك العملية يؤكد مرة أخرى أن النظام الذي تدافع عنه الولايات المتحدة هو في حقيقة الأمر ليس جديداً وليس عالمياً.

❁ ❁ ❁

المصادر:

1. د. رجب أبو دبوس، مقدمة لكتاب رأسمالية واشتراكية، الـــدار الجماهيـــرية للنشـــر والتوزيع والإعلان، ليبيا، سرت، 1994.
2. معمـــر القذافـــي، منشـــورات ضد القانون، تحيا دولة الحقراء، الشركة العامة للورق.
3. د. خليفة محمد، النظام العالمي بين المقصود والمنشود، منشورات مركز دراسات العالم الإسلامي، 1992.
4. روفيـــن جان كريستوف، أوهام الإمبراطورية وعظمة الـــبرابرة، نظـــرية مجابهـــة الشمال مع الجنوب، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، 1995.
5. ميخـــائيل غورباتشـــوف، البريسترويكا والتفكير الجديد لأجـــل بلادنـــا والعـــالم بأســـره، مترجم للعربية، دار الفارابي، بيروت، 1998.
6. هـــنري كيســـنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة مالك فاضل البديري، الأهلية، عمّان، 1995.
7. د. حوريـــة توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمـــد عـــبده، مكتـــبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1992.
8. نولاســـكو باتريســـو، أنمين شاوي، آلان ديميس، الأمم المـــتحدة، الشـــرعية الجائـــرة، تعريب د. فؤاد شاهين، الـــدار الجماهيـــرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت،

[1] باتريك هارمن، بربارة ديلكور، أوليفيه كورتن، القانون الدولي وسياسة المكيالين، تعريب د. أنور مغيث، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت 1995، ص 31-32.

1995.

9. ريتشـــارد نيكســـون، مـــا وراء الســـلام، ترجمة مالك عباس، الأهلية، عمّان، 1995.

10. هـــارمن باتـــريك، بـــربارة ديلكور، أوليفين كوتين، القـــانون الدولـــي وسياســـة المكياليين، تعريب د. أنور مغيـــث، الـــدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، 1995.

المجلات:

1. مجلة السياسة الدولية، ع 108 لسنة 1992.

2. مجلة الثقافة الجديدة، ع 235، لسنة 1991.

3. مجلة المستقبل العربي، ع 147، لسنة 1991.

الوثائق والصحف:

1. وثائق اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي، موسكو، 1985.

2. صحيفة الكومسومولسكايا برافدا، 1996.6.18.

3. صحيفة لافيدموست الأوكرانية، 1996.7.5.

4. برامج وثائقية حول الانتخابات في روسيا، 1996.6.17.